الخبير الاقتصادي حجر لـ "الثورة":

لابد من دعم اليمن اقتصاديا وبصورة مستعجلة إذا كانت صدقت نوايا المانحين

العجز المتنامي للموازنة العامة نتائجه كارثية ..وتأثير سلبي على علاقة الحكومة بشركاء التنمية

المؤشرات الاقتصادية والمالية التي ذكرها الخبير الاقتصادي ووكيل وزارة المالية المساعد لقطاع التخطيط والاحصاء والمتابعة من وجهة نظر شخصية احمد حجر تشير إلى أن الاقتصاد اليمني يحتاج إلى استراتيجية قصيرة وطويلة الأجل تكون مدعومة بإرادة سياسية وتمويلات مالية من قبل المانحين اذا كانت هناك نوايا صادقة لإخراج اليمن من عنق الزجاجة.

وطبقا لحجر من المتوقع أن يؤدي استمرار العجز إلى تنامي الأعباء التي تتحملها الموازنة وهذا ما يؤثر على حجم الموارد المتاحة للتنمية ، وبالأخص مشاريع الخدمات الأساسية ، وبالتالي ضعف الخدمات الأساسية التي يحصل عليها وهذا ما يؤثر مباشرة في مؤشرات التنمية البشرية لليمنوتنامي حجم المديونية الداخلية ليصل إلى مستويات تتجاوز الحدود الآمنة مما يؤدي إلى إضعاف استدامة المالية العامة وبالتالي تدني درجة الثقة في الوضع المالي للحكومة مما يؤثر سلباً على علاقة الحكومة بشركاء التنمية والدوليين.

المزيد من التفاصيل في سطور الحوار التالي:

حوار/عبدالله الخولاني

التزاوج غير الشرعي بين متخذي القرار ورجال المال أدى الى احتكار الأنشطة الاقتصادية ونفى كثير من المستثمرين

هناك اختلال حقيقي في الهياكل الأساسية للاقتصاد الوطني.. والخطط الإنمائية فشلت في إحداث تحسن حقيقي

■ ،،بداية كيف تقيمون الأداء الاقتصادي والمالي للاقتصاد الوطني خلال الفترة الماضية ؟

–في الجانب الاقتصادي تظهر المؤشرات الاقتصادية أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تراجع خلال عام ٢٠١١م بنسبة تتراوح مابين (١٥٪–٢٠٪) وهذا يترتب عليه تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح بما نسبته (٢٠٪) ، مما قد يدفع نسبة الفقر للارتفاع من (٤٣٪) عام ٢٠١٠م إلى مـابين (٦٠٪– ٦٥٪) عـام ٢٠١١م، كما تظهر البيانات الفعلية أن معدل التضخم عام ٢٠١١م قد يتجاوز (٢٠٪) مدفوعاً بمعدلات أكبر للتضخم على السلع الغذائية والأساسية مما يجعل الأثر الحقيقي للتضخم على الفئات الفقيرة ومنخفضة الدخل أكبر من الفئات متوسطة ومرتفعة الدخول وارتفاع معدل البطالة الصريحة من حوالي (١٩٪) عام ٢٠١٠م إلى ما يقارب (٣٦٪–٤٠٪) بسبب فقد ما يقارب المليونيي شخص لأعمالهم خلال الأزمة وايضا تراجع الاستثمار الإجمالي عام ٢٠١١م بما نسبته (٣٠٪– ٣٥٪) ، مما ساهم في تراجع معدل النمو الاقتصادي وبالتالي ارتفاع معدل البطالة والفقر بالإضافة الى تراجع حجم الاحتياطيات الخارجية عام ٢٠١١م بما نسبته (١٨,٥٪) في ظل تدهور سعر الصرف للريال في السوق الموازي بما يقارب (٥٪– ٦٪) مما ساهم في رفع معدلات التضخم وارتفاع عجز ميزان المدفوعات إلى ما يقارب (٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت– الايرادات وبالنسبة للجانب المالي غير النفطية عام ٢٠١١م بنحو ٣٢,٩٪ و انخفاض السحب من القروض والمساعدات الخارجية بنحو٤٠٪ يقابلها زيادة في النفقات الجارية بنحو (٦,٨٪) نتيجة الزيادة الكبيرة في نفقات مدفوعات الدين المحلي وبنسبة (47%)، بسبب تجاوز حجم الدين العام المحلي الحدود الآمنة وهي (٦٠٪) من الإيرادات الذاتية المؤكدة ليصل إلى (١٣١٪) منها نهاية عام ٢٠١١م.

أستمرار العجز

■ ،،ماهي توقعاتكم لمؤشرات الموازنة العامة للدولة خلال السنوات الثلاث القادمة؟

–تظهر البيانات أن عجز الموازنة العامة الصافي سوف يرتفع عام ٢٠١٢م إلى نحو (٧٧٠) مليار ريال بما نسبته (٨,٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بزيادة عن عـام ٢٠١١م تصل إلى (١٣٦٪) ويرجع السبب في ذلك إلى التراجع في عائدات النفط نتيجة انخفاض السعر المتوقع للبرميل من (١١١)دولار عام ٢٠١١م إلى (٧٥٪) دولار عام ٢٠١٢م ، هذا إلى جانب الزيادة في النفـقـات العـامـة وبالأخص الجارية الناجمة عن تكاليف معالجة الالتزامات الخاصة بالآثار السلبية للأحداث المؤسفة عام ٢٠١١م ، ويتوقع بعد ذلك اتجاه العجز تدريجياً نحو الانخفاض ليصل في نهاية المدة المتوقع لها وهو عام ٢٠١٥م إلى نحـو (٤٢٠) مليار ريال بما نسبته (٣,٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو المستوى المرغوب اقتصادياً لاقترابه بدرجة كبيرة من الحدود الآمنة للعجز وهو ٣–٤٪.

النفط

■ ،،ماهي العوامل التي أدت الى هذا التدهور المالي؟

–أهم أسباب استمرار العجز تتمثل في التوقع باستمرار تراجع كميات إنتاج النفط الخام في ظل استمرارية ثبات كل من إنتاج الغـاز بشـقـيـه المـصـاحـب ((LPG والطبيعي (LNG)والأسعار الدولية لها ، مما سيترتب عليه انخفاض حصة الحكومة من النفط وبالتالي انخفاض عائداته ولتدهور مستوى البنى التحتية للاقتصاد بسبب أحداث عام ٢٠١١م وتشوه صورة الوضع في اليمن ، وهذا مـا أدى إلى تدهور واضح في البـيـئـة الاستثمارية والسمعة الدولية عن مناخ الاسـتـثـمـار في اليمن هذا من ناحية وتوجـيـه جـزء هام من الموارد المحلية لإصلاح مـا دمرته الأحداث من ناحية ثانية ، وهذا مـا سـيـؤدي إلى ضـعـف الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي مما سيعكس نفسه سلباً على معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي على حجم الأوعية الإيرادية ومن ثم على مـحـدودية نمو الإيرادات غـيـر النفطية بالإضـافـة الى استمرار الاختلالات الحقيقية في الهيكل الإنتاجي وعليه الأنشطة التـقـلـيـدية في توليد الناتج والدخل القومي مما يشكل صعوبة حقيقية في عملية حصر المكلفين وتحـديـد الربط والـتـحـصـيـل والـتـوريـد لمـسـتـحـقـات الدولة وكـذا عـدم حـدوث تحسن كبير وسريع في إصلاح الأجهزة الحكومـيـة ومنظومـة القـوانـين واللوائح المالية ومكافحة الفساد بما يكفل حدوث نقلة نوعية في رفع مستوى أداء الأجهزة الحكومية وبالأخص الإيرادية منها.

وضعف التنسيق بين الجهات الحكومية حول إدارة وتوجيه القروض والمساعدات الخارجية مما ترتب عليه استمرار عدم كفاءة اسـتـغـلالها وتخـصـيـصـها بما ينسجم وتحقيق الاسـتـغـلال الأمثل لها وايضا من اسـبـاب اسـتـمـرار الـعـجـز ضعف دور الجهات الحكومية وبالأخص المقدمة للخدمات في تحصيل إيرادات الدولة وتوريدها إلى حـسـاب الحكومة العـام وارتـفـاع تكاليف مواجـهـة الآثار السلبية الناجمة عن أحداث عام ٢٠١١م والالـتـزامـات الحكومـيـة عن السنوات السابقة للأحداث مثل عـلاوات الموظفين المستـحـقـة للفـترة (٢٠٠٥م – ٢٠١١م) ومستحقات لمشاريع منفذه ... الخ

و اسـتـمـرار تزايد أعبـاء الدين الداخلي بسبب اسـتـمـرار وجـود الـعـجـز في ظل عدم احتمال انخفاض أسعار.

■ ،، الفائدة أو وجود مصادر جديدة للتمويل أقل كلفة لتمويل هذا العجز المحتمل ماهي الموارد المالية المتاحة أمام الدولة؟

– من المتوقع أن تبدأ الحكومة بإصدار صكوك إسـلامـيـة وسندات حكومـيـة ذات أمـد مـتـوسـط لتـمـويـل الـعـجـز بدلاً من الاقـتـراض على الاقـتـراض من البنك المركزي والذي أصبح مقـيداً ومـحـدوداً بحسب قـانون البنك المركزي وعـدم قدرة السوق المحلية على استيعاب أذون خزانة أكبر في ظل أسـعـار الفـائدة الحـقـيـقـيـة المخفض بسبب اسـتـمـرار ارتـفـاع مـعـدلات التضخم ، وهذا ما يجعل من رفع أسعار الفائدة على أذون الخـزانة شرطاً رئيسياً للإقبال عليها مستقبلاً ، ولذلك نتوقع أن تتجه الحكومة إلى مصادر تمويل أقل كلفة وأكـثـر أمناً وهي الصكوك الإسـلامـيـة والسندات الحكومـيـة بـحـيـث تـتـدرج في زيادة الاعتماد عليها على حساب تراجع الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي ليصبح صـفـر نهاية (٢٠١٥) وينخـفـض الاعـتـمـاد على إصدار أذون الخـزانة إلى (٣٠٪) خـلال نفس الـفـتـرة ليـصـبـح عـام ٢٠١٥م المصدر الأسـاسـي لتمويل العجز هو الصكوك الإســلامـيـــة والسندات الحكومية.

أعباء

■ ،،ماذا عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة المترتبة على عجز الموازنة العامة؟

–من المتوقع أن يؤدي اسـتـمـرار العجز إلى تنامي الأعبـاء التي تتـحـمـلـهـا الموازنة وهذا مـا يؤثر على حـجـم الموارد المـتـاحـة للتـنـمـيـة ، وبالأخص مـشـاريع الـخـدمـات الأسـاسـيـة ، وبالـتـالي ضـعـف الـخـدمـات الأساسية التي يحصل عليها وهذا ما يؤثر مباشرة في مؤشرات التنمية البشرية لليمن وتنامي حجم المديونية الداخلية ليصل إلى مستويات تتجاوز الحدود الآمنة مما يؤدي إلى إضعاف استدامة المالية العامة وبالتالي تدني درجة الثقة في الوضع المالي للحكومة مما يؤثر سلباً على علاقة الحكومة بشركاء التنمـيـة المحليين والدوليين ومن المتوقع أن يساهم تشبع السوق المحلية بأذون الخزانة العامة إلى ضعف الإقبال عليها مما يدفع الحكومة إلى دفع أسعار فائدة أعلى ، وهذا ما يؤثر على الاستثمار مما يؤثر سلباً على إنعاش الاقتـصـاد وايضا من المتوقع أن يسـاهـم اسـتـمـرار الاقـتـراض من السـوق المحلي إلى اعراض رجـال المال والأعـمـال والبنوك عن الدخول في تنفـيـذ مـشـاريع إنتاجية حقيقية وبالأخص في ظل استمرار الضـبـابـيـة وعـدم الوضـوح في الأوضـاع السـيـاسـيـة والاقـتـصـادية للبلاد مما يؤثر سلباً على عملية التنمـية والبطالة والفـقـر كـمـا ان اسـتـمـرار الـعـجـز في الموازنة قد يصل بحـجـم المديونية العامة إلى المستوى الخطير وغير الآمن مما يجعل عجز الموازنة وتكاليف المديونيـة هي الموجـه الرئيسـي لتوجهات الحكومة على حساب باقي المهام والمتطلبات الاجتماعية والتنموية الهامة مما يزيد من الهوه بين الحكومة والمجتمع.

اختلال

■ ،،ارتفاع النفقات في الموازنات الحكومية يقابله تراجع المصادر المالية لمواجهة هذه الأعباء ناتج عن اختلال في بنية الاقتصاد الوطني ..هل تتفق مع هذا الطرح؟

–نعم هناك اختلال حقيقي في الهياكل الأساسية للاقتصاد الوطني وقد فشلت الخطط الإنمائية في أحداث تحسن حقيقي ومقبول اقتصادياً حيث لا تزال القطاعات التقليدية غير النظمة والعشوائية تساهم بجـزء هام من الناتج والدخل القـومي والجـزء الأكـبـر من فـرص الـعـمـل ومن الوحدات الإنتاجية ، وهذا ما شكل صعوبة حقيقية في عملية حصر المكلفين الفعلي في مـخـتـلـف الأوعـية الإيرادية وفي تقدير الربط على المكلفين وفي عملية التحـصـيـل والـتـوريـد والبت في طـعـون المكلفين وفي عملية المتابعة والتقييم ، بل وفي تفشي ظاهرة الفساد وتعاظمها وفي التكاليف التي تتحـملها خزينة الدولة في تحـصـيـل إيراداتها وضعف معدلات النمو الحقيقية في الـعـديد من الأنشطة الاقـتـصـادية وتنوعها وبالتالي انخـفـاض معـدلات نمو الإيرادات غـيـر النفـطـيـة ،وكـذا عـدم الاسـتـقـرار والأمن في الـعـديد من مناطق البلاد منذ سنوات وفي كافة أرجاء اليمن خـلال أحداث ٢٠١١م سـاهـم في ضـعـف هـيـبـة الدولة وبالأخص الجـهـات الإيرادية مما أفقد الخزينة الـعـامـة جزءاً هامـاً من الموارد المستحقة بالإضافة الى أن التزاوج غير الشرعي بين الـعـديد من متخذي القرار في الـعـديد من أجـهـزة الدولة وبين كـبـار رجال المال والأعمال وأصحاب النفوذ في المجـتـمـع سـاعـد وبدرجـة كـبـيـرة ليس في ضـعـف تطبيق القوانين واللوائح المالية أو التقدير التدني جداً على الربط على كبار المكلفين أو التحصيل والبت في الطعونات أو التهـرب أو توريد المتـحـصـلات ... الخ فحسب بل أدى إلى إيجاد احتكار حقيقي لمجـمـل أنشطة الاقـتـصـاد الإنـتـاجـيـة والاستثمارية والتجارية ... الخ

وهذا سـاهـم في نفي عـدد كـبـيـر من المستـثـمـرين المحـتـملين الأكـفـاء والجادين المحليين والخـارجـيـن ، وهذا مـا أدى إلى انخفاض حجم الاستثمارات في المشاريع الإنتاجـيـة ، وبالتالي عـدم حـدوث تحسن حقيقي في حجم أنشطة الاقتصاد الإنتاجية وتنوعها ، وهو ما أدى إلى عدم توفر فرص عمل ودخول جديدة وبالأخص في المناطق وبالتـالي تفـشي ظاهرتي البطالة والـفـقـر أيـضـاً ، إلى جـانـب ضـعـف نمو حـجـم الإيرادات غير النفطية.

فوائض لا تعمل

■ ،،وما تاثير لجوء الدولة الى الاقتراض من البنوك على نشاط القطاع الخاص؟

–في ضوء المؤشرات المتاحة نستطيع الجـزم بعدم مـزاحـمـة الحكومة للقطاع الخـاص على قـروض البنوك الـتـجـاريـة لوجود موارد فائضة وبدون تشـغـيل لدى البنوك التجارية ، بل العكس هو الصحيح ، حـيـث سـاهـم إصـدار الحكـومـة أذون الخـزانة العـامـة في تشـغـيل جـزء هام من موارد البنوك التجارية غير المشغلة بسبب عدم قناعة القطاع الخاص بصلاحية البيئة الاسـتـثـمـاريـة وبالـتـالي عـدم الإقـدام على الدخول في مشاريع كبيرة وبالتالي اللجوء إلى الاقـتـراض من البنوك الـتـجـاريـة ، وهذا مـا يعني أن أذون الخـزانة سـاعـدت على استمرار عمل العديد من البنوك التجارية ، ومما يزيد من صـحـة مـاذهـبنا إليه هو مـا تظهره بيانات الحسابات القومية والتي تظهر أن متوسط نسبة استثمارات القطاع الخـاص إلى إجـمـالي مـدخـراته خـلال السنوات (٢٠٠٠م – ٢٠١٠م) لا تـتـجـاوز (٥٠٪) مما يعكس ضـخـامـة حـجـم الموارد المتاحة لدى القطاع المجمدة أو المحولة إلى الخارج.

رأي اقتصادي

تفجيرات أنبوب النفط وتقطعات الطرق وتخريب الكهرباء

علي محمد العزي
Alezzi_ali@yahoo.com

■ ،،لقد بلغ السيل الزبى، وطفح كيل الناس بما يحدث من انقطاعات للكهرباء بشكل متعمد من قبل فئة حاشى لله بأن تكون من فصيلة البشر، حيث لا يكترثون لمعاناة المرضى من النساء والشيوخ والطلاب والطالبات الذين تضرروا من هذه الانقطاعات، وهم يخوضون مراحل الامتحانات النهائية للشهادة الأساسية والثانوية وغيرهم من فئات المجتمع التي رفعت أياديها إلى السماء، تشكو همها لله الواحد الاحد، وتدعو على كل من يتسبب بقطع الكهرباء على المواطنين من خلال تفننهم وابتكاراتهم الشيطانية لإيقاف التيار الكهربائي الواصل من محطة مارب الغازية، وهنا أتساءل.. هل أهل مارب جميعا مجمعون على إلحاق الأذى بالشعب اليمني، أم أن هناك قلة شيطانية وحدها مسؤولة عن كل ما يجري من تخريب للكهرباء، وقطع طريق مارب – صنعاء .. والأدهى والأمر ما يحصل من تفجيرات لخط الأنبوب الناقل للنفط من مارب إلى رأس عيسى، وباكتمال هذا الثالوث أرى باعتقادي الشخصي بأن الإصرار على ارتكاب هذه الأعمال بمثابة إعلان حرب على السلطة والشعب اليمني، مما يستوجب عدم الرضوخ والسكوت لما يحصل في مارب البطلة، وكما سخر لنا الله من الرجال الأشاوس في أبين وبالذات مديريات لودر ومودية والتي اعلنت رفضها لما يحصل في محافظتها من إقلاق للسكينة العامة وما تقوم به عصابات أنصار الشر من قتل وتدمير، وبفضل من الله استطاعت لجان المقاومة الشعبية في لودر تحقيق الانتصارات وتلاحم الجيش ورجال المقاومة وتمكنوا من دحر الإرهابيين وتصفية محافظة أبين من أي وجود للقاعدة.

لذلك أنا على قناعة تامة بأن هناك في محافظة مارب شيوخا وأعيانا ورجالا صادقين يرفضون ويستنكرون أن تنسب تلك الأعمال إلى محافظتهم التي تستحق العناية من قبل حكومة الوفاق وإيلاءها الاهتمام والرعاية للنهوض بأوضاعها المعيشية والتنموية، ولكن بالمقابل علينا أن نضع سؤالاً أمام الجميع كيف لهذه القيادة السياسية ممثلة بالمشير الركن الرئيس عبدربه منصور هادي والحكومة ممثلة بالأستاذ محمد سالم باسندوة أن تنهض بأوضاع اليمن في ظل ما يُتسبب ويُفتعل من أزمات من خلال التقطعات الحاصلة على قاطرات النفط القادمة من الحديدة بقصد حرمان الأمانة وصنعاء وغيرهما من المحافظات من الحصول على المشتقات البترولية، ناهيكم عن الانقطاعات المتكررة للكهرباء وتوقف الدولة عن تصدير النفط من مارب لأكثر من عام، أما يعني ذلك أن هناك شيئاً وراء الأكمة، مما يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك ضرورة رفع أصواتنا عالياً، ونقول كفى لما يحصل من تخريب في محافظة مارب، ويتسبب بالأذى للشعب والاقتصاد اليمني، ولا يمكن للدولة أن تظل مكتوفة الأيدي لما يحصل وهذا أصبح مطلبا شعبيا وعلى القيادة السياسية وحكومة الوفاق الوطني ترجمته على الواقع باتخاذ قرارات حاسمة ورادعة لمن تسول له نفسه المساس بأمن الوطن، وما دامت محافظة مارب هي إحدى المحافظات اليمنية، وهم جزء من هذا الشعب اليمني وليسوا تابعين لكوكب المريخ فيفترض أن تبسط الدولة نفوذها وتفرض هيبتها، وتقدم كل من يتسبب بالحاق الأذى والضرر للشعب والاقتصاد اليمني إلى المحاكمة العادلة.

انخفاض العملة المصدرة في ابريل ٢٠١٢م

■ ،،خاص/الثورة

بلغت العملة المصدرة في نهاية شهر ابريل ٢٠١٢م نحو ٧٥٥ مليار ريال مقارنة مع ٧٧٥ مليار ريال في نهاية شهر مارس ٢٠١٢م .

وبينت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي أن العملة المصدرة انخفضت بقرابة ٢٠ مليار ريال في ابريل عما كانت عليه في مارس .

وتوزعت العملة المصدرة على الفئات المختلفة ، حيث بلغت العملة المصدرة من فئة الألف الريال ٥٩٠,٦ مليار ريال تمثل ٧٨٪ من إجمالي العملة المصدرة ،يلي ذلك فئة الخمسمائة ريال حيث بلغت العملة المصدرة منها ١٢٧,٩ مليار ريال تمثل ١٧٪ من إجمالي العملة المصدرة.

كما تم إصدار ١٥,٦مليار ريال من فئة المائتين والخمسين ريالاً ، و٣,٥ مليار ريال من فئة المائتي ريال،و١١,١٩ مليار ريال من فئة المائة ، و٣ مليارات ريال من فئة الخمسين ، و١,٥مليار ريال من فئة العشرين ،و١,٦ مليار ريال من فئة العشرة ، و٥٦٥ مليون ريال من فئة الخمسة ريالات .

الجدير بالذكر أن عدد الشيكات المتداولة بالدولار خلال العام الماضي ٢٠١٠م بلغ ٤١ ألف شيك بقيمة مليارو٥٠٩ ملايين دولار .

حضرموت.. مناقشة القضايا المتصلة بالجوانب التنموية والخدمية بمديرية غيل باوزير

■ ،، المكلا/سبأ

ناقش لقاء موسع للمجلس المحلي والمكتب التنفيذي والشخصيات الاجتماعية والأعيان وقيادات منظمات المجتمع المدني والمثقفين والإعلاميين بمديرية غيل باوزير، محافظة حضرموت أمس، القضايا المتصلة بالجوانب التنموية والخدمية والأمنية بالمديرية.

وتطرق اللقاء الذي عقد بمدينة المكلا برئاسة محافظ حضرموت خالد سعيد الديني، إلى أسباب انقطاع التيار الكهربائي بالمديرية والمعالجات المتخذة بشأنها.

وفي اللقاء حث المحافظ الديني على ضرورة العمل بصورة جماعية والتعاون مع السلطة المحلية بالمديرية وتعزيز دورها في الارتقاء بجوانب الخدمات وتحقيق متطلبات المواطنين، مؤكداً اهتمام السلطة المحلية بمعالجة كافة المشكلات وتسخير إمكانياتها لخدمة النشاط التنموي بالمديرية.

وشدد الديني على أهمية تحمل الجميع لمسئولياتهم ومحاسبة المقصرين في أداء أعمالهم ووظائفهم الإدارية، مؤكدا إحالة المتورطين في الصرف العشوائي للأراضي والعبث بالمخططات العامة إلى النيابة وإيقافهم عن العمل واتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية.

حضر اللقاء وكيل المحافظة لشئون مديريات الساحل عوض عبدالله حاتم ورئيس لجنة التخطيط والتنمية بالمجلس المحلي بالمحافظة صالح عبود العمقي.

تحضيرات لمهرجان تسويق التمور في سيئون

تقييم الوضع التمويني في وادي حضرموت

■ ،،سيئون/ سبأ

ناقشت اللجنة التموينية بوادي حضرموت والصحراء أمس برئاسة وكيل محافظة حضرموت لشئون الوادي والصحراء عمير مبارك عمير تقريراً عن الحالة التموينية لمديريات الوادي والصحراء للفترة من يناير حتى يونيو ٢٠١٢م .

وبين التقرير عدم وجود أي نقص في المواد الأساسية الاستهلاكية المتداولة وان المخزون من تلك المواد متوفرة بكميات كافية، ..مبينا أن عدد المخالفات التموينية التي تم ضبطها خلال الفترة من يناير حتى مايو ٢٠١٢م بلغ ١٧ مخالفة.

وناقشت اللجنة الدور الرقابي خلال الفترة القادمة خاصة في شهر رمضان المبارك وتكثيف النزول الميداني للتاكد من مدى صلاحية المواد والأغذية،وكذا التاكد من مدى التزام التجار بإشهار أسعار السلع والمواد الأساسية في محلات بيع المواد الغذائية والخضار الفواكه واللحوم والأسماك والمطاعم والمشارب ومحلات بيع الأطعمة في الساحات العامة .

وشددت اللجنة على ضرورة رفع رسالة إلى الجهات المختصة للتخاطب مع قيادات الموانئ البرية والجوية والبحرية بعدم السماح بمرور أي سلع منتهية الصلاحية ، كما دعت اللجنة المتعهدين ببيع اسطوانات الغاز إلى ضرورة الالتزام بالتسعيرة الرسمية وعلى المعنيين في مكتبي الأشغال العامة والصناعة والتجارة متابعة مدى التقيد بالتسعيرة المحددة لتعبئة اسطوانات الغاز .

من جهة أخرى ناقشت اللجنة التحضيرية لمهرجان تسويق التمور الأول الذي سيقام بمدينة سيئون في محافظة حضرموت في النصف الثاني من يوليو المقبل الترتيبات الخاصة بإعداد المشاركين في المهرجان من مصانع وبائعي التمور وبرنامج الافتتاح والفعاليات المصاحبة لافتتاح المهرجان .

وتناولت اللجنة في اجتماعها الدوري أمس برئاسة مدير عام محطة البحوث الزراعية الدكتور عبدالله سالم علوان وبحضور مدير عام مكتب الزراعة والري بالوادي والصحراء المهندس عمر سالم بامحيمود الإجراءات الخاصة بإنجاح برنامج عقد ندوات مسائية خلال أيام المهرجان حول أهمية التمور.

كما جرى استعراض نتائج متابعات رئيس اللجنة التحضيرية للمهرجان لأبرز أنشطة المهرجان مع السلطة المحلية بالمحافظة والجهات الأخرى ذات العلاقة بهدف ضمان إنجاح المهرجان الذي من المقرر أن يقام في الفترة من ١٤ إلى ١٨ يوليو المقبل وكيفية ترجمة أهداف المهرجان المتمثلة في تحويل التمور من منتج زراعي شعبي إلى منتج اقتصادي استثماري سياحي .

الزراعة تدشن اليوم حملة التحصين البيطرية للماعز والأغنام بمحافظة حجة

■ ،،حجة/سبأ

يدشن مكتب الزراعة والري بمحافظة حجة حملة التحصين البيطرية للماعز والأغنام ضد طاعون المجترات الصغيرة وجدري الماعز والأغنام في محافظة حجة.

وتهدف الحملة التي تنفذ بالتعاون مع مشروع تحسين معيشة المجتمع الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتستمر عشرة أيام إلى تحصين ١٠٠ ألف رأس من الماعز والأغنام ضد مرض طاعون المجترات الصغيرة إضافة إلى تحصين ٨٠ ألف رأس من الماعز والأغنام ضد مرض جدري الأغنام والماعز في المحافظة.

وأوضح مدير إدارة الحملات بالإدارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري بوزارة الزراعة والري الدكتور محمد الحداد لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الحملة التي سيتم تنفيذها من خلال ثمان فرق بيطرية متخصصة تستهدف تحصين الماعز والأغنام في مديريات كعيدنة وأسلم وخيران المحرق والطور.

وأشار الحداد إلى أهمية الحملة التي تأتي في إطار جهود وزارة الزراعة والري ودورها في تنمية الثروة الحيوانية وحمايتها من الأمراض خاصة مرضي طاعون المجترات الصغيرة وجدري الأغنام والماعز والذي يهدد قطاعاً واسعاً من الثروة الحيوانية.

مبينا أن تنفيذ مثل هذه الحملات البيطرية المجانية يعد إحدى الوسائل التي تتخذها الوزارة لتشجيع المزارعين ومربي الثروة الحيوانية ومساعدتهم على حماية حيواناتهم وبما من شأنه تحسين مستوى دخلهم المعيشي خاصة المزارعين في المناطق الريفية.

لافتا إلى أن تطعيم الحيوان وتحصينه يعد أحد خطوط الدفاع التي تمكن الحيوان من مقاومة الأمراض كون التحصين يسهم في إيجاد مناعة لدى الحيوان تقيه من الإصابة بمثل هذه الأمراض الخطيرة كالطاعون وجدري الماعز والأغنام.

اختتام فعاليات البرنامج التدريبي الخاص بمشروع العمر لتأهيل الشباب اقتصادياً

■ ،،كتب / منصور شايع

اختتمت أمس بصنعاء فعاليات البرنامج التدريبي الخاص بمشروع العمر لتأهيل الشباب في المجالات الاقتصادية والتنموية والتي نظمتها مؤسسة إنجاز اليمن بالتعاون مع معهد أروى التقني والتجاري . وفي الحفل أوضح الأخ / منير علي داعر رئيس مجلس إدارة المؤسسة أنه من خلال تنفيذ البرامج التدريبية البسيطة للفتيات والشباب الراغبين في الالتحاق بسوق العمل في القطاع الخاص نحاول تعريفهم بكيفية التعامل في إدارة المكاتب وإعداد التقارير وغيرها .مشيرا إلى أن هذا البرنامج مشاركة ومساهمة بسيطة من القطاع الخاص في عملية التدريب مجانا بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل . داعيا الشباب إلى الالتحاق بمثل هذه البرامج التي رغم قصرها إلا أنه يمكن للشاب أن يتوسع في مابعد بجهده الذاتي ويطور مهاراته مستندا إلى ما تعرف عليه في مثل هذه البرامج التي تنفذها المؤسسة . داعيا القطاع الخاص للمساهمة أكثر في مجال التدريب والتأهيل للكوادر الوطنية حتى تكون قادرة على تلبية متطلبات سوق العمل وحتى تكون بديلا عن الأجنبي لأن الاعتماد على الدولة فقط لا يفي بما يريده القطاع الخاص، خاصة في ظل التطور التكنولوجي السريع والمعقد والذي يحتاج إلى التأهيل وفق تطورات العصر .

إلى ذلك أضاف الأخ ماجد الشميري مدير عمليات مؤسسة إنجاز اليمن أنه تم تنفيذ ٦ ورش عمل تدريبية – وتستهدف المؤسسة تأهيل وتدريب نحو ٦٠٠ طالبة من المرحلة الاعدادية وحتى الجامعة عن كيفية العمل في الشركات والتعامل معها وكيفية إدارة الاعمال ، كما يتم توزيع أوراق عمل مساعدة في التعليم النظري . كما تعيش المتدربات على تجارب حية يتم التعاطي معها ويتعرفن على كيفية وضع الحلول المناسبة للمشروع أو المشكلة التي يواجهنها بمساعدة وإشراف خبير التدريب في قاعة المحاضرات بهدف تأهيل المتدربات بما يلبي احتياجات سوق العمل في القطاع الخاص وحتى تكون المتدربة لديها الخبرة المناسبة لشغل عمل معين في أي شركة مستقبلا .موضحا أن منظمة انجاز اليمن تأسست في اليمن في عام ٢٠٠٩م وهي جزء من برنامج عالمي عن طريق مجموعة من رجال المال والأعمال تهتم بالتنمية الاقتصادية للشباب وخلق جيل اقتصادي واع من خلال عمل برامج طلابية للتعريف بالتنمية الاقتصادية والعمل الاقتصادي.

من جانبها أشارت الاخت جميلة حمود عميد معهد أروى التقني التجاري إلى أن المعهد يعمل بالتعاون مع مؤسسة انجاز اليمن بتدريب الطالبات "بدأنا منذ العام ٢٠١٠م البرنامج الاول مهارات النجاح وهذا البرنامج الخاص بورشة عمل مشروع العمر" مشيرة إلى ان المعهد يدرب الطالبات ما بعد الإعدادية وما بعد الثانوية بحيث تتخرج الطالبة بدبلوم تقني لمدة سنتين في مجال ادارة المكاتب . وهناك شهادة مهنية ثانوية تحصل عليها الطالبة ودبلوم فني تقني حسب التخصص يحتوي على عدد من المحاور ، وتخرج الطالبة ولديها المهارات اللازمة للعمل عموما ، ونسعى لفتح أقسام تسويق ومحاسبة . وفي ختام الحفل تم توزيع شهادات المشاركة على المتدربات .

تصوير/ ناجي السماوي